



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

21 Janvier 2011

21 يناير 2011

مائدة مستديرة حول «إصلاح القضاء والممارسة القضائية بورزازات»



من لحظات المائدة المستديرة حول إصلاح القضاء بورزازات

رئيسها مع نقابات هؤلاء الموظفين في «محتهم» وفي سياق الإضرابات التي يخوضونها من أجل تحسين وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية وإحقاق مذهبهم المطالب العادل.

مع تصريح المتدخل ختاماً بأن «لا إصلاح للقضاء بدون تغيير دستوري ينص على فصل السلط، وعلى كون القضاء سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية...».

هذا وعبر رئيس المكتب الإداري للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بورزازات، عن موقف مؤسسته من موضوع إصلاح القضاء، مستندا إلى مذكرة ودراسات أصدرها المجلس في هذا الباب، واعتبر أن إشكالية تنفيذ الأحكام تظل من أهم الصعوبات التي تواجه المتقاضين عموماً.

هذا وانصبت جل التدخلات خلال المناقشة عن ما وسمته بـ«انحياز القضاء وفساده، وعدم استقلاليته ولا نزاهته...» مثيرين مجموعة من القضايا، ذات الحساسية السياسية أو النقابية منها على الخصوص، ناهيك عن ما اعتبروه «تفشي الرشوة والزبونية في قضايا أخرى».

في البلدية بعد رصد العديد من الاختلالات المالية الخطيرة في الحساب الإداري لسنة 2009 من قبلهم ومن قبل لجان التفتيش التابعة لوزارة الداخلية، والمجلس الجهوي للحسابات. وأخيراً ملف أعضاء مكتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذين قضت المحكمة في حقهم، مؤخراً، بالحبس الموقوف التنفيذ والفرامة، على خلفية شكايته رفعها ضدهم عامل الإقليم.

كما أشار بوهو، دائماً، إلى ما أطلق عليه «مطبات القضاء المغربي التي تهدد وجود الدولة بالزوال»، اعتباراً منه «أنه كان دائماً وما زال في خدمة الدولة بدل أن يكون في خدمة الشعب»، ومن هذا المنطلق كانت القوانين، والمساطر، وهيئات القضاء بمختلف أنواعها وفي مختلف درجات التقاضي، لا تتمتع بالاستقلالية ولا بالنزاهة ولا بالحيادية الواجبة، فضلاً عما يعرفه قطاع هيئات كتابة الضبط وكافة موظفي المحاكم، حسب ممثل نقابة العدل التابعة لـ«ا.ع.ش.م» محمد الزواك، من حيف اقتصادي واجتماعي أثر وما زال على ضبط المحاضر والأحكام... مع تسجيل تضامن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على لسان

ورزازات، بدر البقالي

إحياء للذكرى 62 لصادقة الأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحت شعار: «من أجل دستور ديمقراطي، دولة الحق والقانون ومجتمع الكرامة والمواطنة»، عقد مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بورزازات، مائدة مستديرة حول: «إصلاح القضاء والممارسة القضائية بورزازات»، بتاريخ 15 يناير الجاري بغرفة الصناعة والتجارة والخدمات بورزازات.

المائدة المستديرة التي شارك في تنشيطها مندوبون عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بورزازات، ونقابة العدل التابعة لـ«ا.ع.ش.م» محلياً، بينما تغيبت عنها، رئاسة محكمة الاستئناف والنيابة العامة بمحكمة الاستئناف بورزازات، وهيئة الحامين بمراكش ونقابة العدل التابعة لـ«ف.د.ش»، وكذا الاتحاد المحلي لـ«ك.د.ش» والرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة.

حلقة النقاش شكلت مناسبة لإدلاء فعاليات محلية بشهادات بشأن الممارسة القضائية بورزازات، كل في دائرة انشغالاته والقضايا التي يعتبر طرفاً فيها، أو يتابعها مؤازراً.

وقد برمجت الجهة المنظمة هذا النشاط اعتباراً منها لما أسمته «توظيف الدولة القضاء تاريخياً لطبخ الملفات، وتزوير المحاضر، والمس الجائر بقواعد المحاكمة العادلة، وعرقلة بلوغ الحقيقة كاملة».

وتناول مصطفى بوهو في مداخلة، بالتفصيل النظري والميداني للقضاء المغربي، والقوانين المؤطرة له، وممارساته التي تتم عن ما أسماه «توظيفه السياسي عموماً ضد الحقوق والحريات العامة والنقابية على الخصوص»، مذكراً بعدد من الخروقات التي اعتبر أن القضاء يتحمل على المستوى الوطني مسؤوليتها، وقد خص بالذكر بعض مظاهر الممارسة القضائية بورزازات، والتي اعتبرها «مشوية بالكثير من العيوب ومستم بمصادقية القضاء وبمعايير المحاكمة العادلة»، وركز خصوصاً على ملف عمال إيميبي سنة 2004، و ملف عمال فندق بيلير، والذي مازال تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ العجل، والصادر لفائدة العمال معرقلاً بعد أكثر من سنة من صدوره. كما انتقد حفظ شكايته حول اختلاس المال العام في إطار الدعوى التي رفعها مستشارو لائحة الأمل اليسارية ببلدية ورزازات، مؤازرين بفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بورزازات، وهيئة حماية المال العام بالمغرب، وأطاك المغرب مجموعة ورزازات: ضد المكتب السابق

Les ex-prisonniers du polsario tirent sur le CCDH

INDEMNISATIONS Les anciens prisonniers civils marocains du Polisario ont décidé d'entrer en grève illimitée de la faim devant le Parlement, dès le début du mois prochain, pour protester contre la décision du CCDH d'indemniser les victimes sahraouies, anciennement détenues dans les geôles du Polisario.

Les anciens prisonniers civils marocains du Polisario ont décidé d'entrer en grève de la faim illimitée devant le Parlement, dès le début du mois prochain, pour protester contre la décision du CCDH d'indemniser les victimes sahraouies anciennement détenues dans les geôles du Polisario. Lors d'une conférence de presse à Rabat mercredi, l'ASM (Association le Sahara marocain) a fustigé la décision du CCDH qui n'a pas encore été rendue publique.

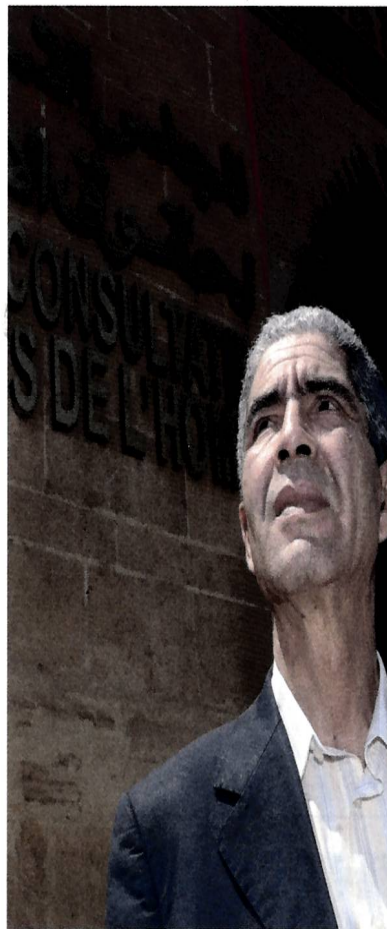
Selon Chaibat Azzouz, ex-prisonnier civil chez le Polisario et porte-parole du groupe : «On se demande comment des tortionnaires du Polisario qui rallient le Maroc sont honorés alors que

nous nous souffrons de l'exclusion comme si la victime à Tindouf est toujours victime ici.

Le mois d'octobre dernier, une centaine d'ex-prisonniers civils du Polisario entre 1976 et 2005, avait observé un sit-in pendant une semaine devant le Parlement pour l'obtention d'une couverture médicale et des indemnités. «Nous ne demandons rien pour nous mais pour nos enfants», ajoute Azzouz.

Les ex-prisonniers qui sont tous membres de l'ASM, réclament entre autres, la couverture médicale, une indemnisation sur la période de captivité, un logement, un revenu mensuel et la carte de pupilles de la Nation.

La majorité de ces ex-prisonniers étaient des civils qui travaillaient dans les chantiers des travaux publics, séquestrés par le Polisario avec les prisonniers militaires marocains. Le Polisario n'avait jamais voulu révéler l'existence de prisonniers civils dans ses geôles au CICR. Lors des visites des délégués du CICR, le Polisario dissimulait des miliciens



Ahmed Herzenni, président du CCDH, est sous le feu des critiques.

au sein des prisonniers civils pour les empêcher de parler. C'est en 1992 que des prisonniers civils ont réussi à glisser un courrier avec celui des prisonniers militaires. Grâce à cette action le CICR avait pu découvrir l'existence de plus de 100 civils marocains kidnappés par le Polisario depuis 1976.

La décision qui a fait réagir les anciens prisonniers civils du Polisario est l'œuvre du CCDH. Ce dernier avait reçu 266 dossiers d'indemnisation mais seulement 160 dossiers seront indemnisés, car les autres dossiers n'obéissent pas aux critères fixés par le CCDH.

Les personnes qui seront indemnisées étaient toutes des membres du Polisario et avaient été détenues à Lahmada suite à des divergences avec le Polisario.

Cette demande d'indemnisation avait été formulée en 2005 par des associations qui regroupent des Sahraouis ralliés ayant été détenus par le Polisario. Ces associations des victimes du Polisario avancent que la détention des Sahraouis était motivée par leur position en faveur du Maroc, d'où l'obligation de ce dernier de les indemniser. ♦

MOHAMED EL HAMRAOUI

«On se demande comment des tortionnaires du Polisario qui rallient le Maroc sont honorés». Chaibat Azzouz, ex-prisonnier civil chez le Polisario.

كواليس

"بن بركة" يخرج حزني

علمت "مغرب اليوم" أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعتبر أن حالة المناضل اليساري المهدي بن بركة باتت جد معقدة، خاصة ما يتعلق بالكشف عن تفاصيل اختفائه القسري، أو التوصل حتى إلى تحديد مكان جثته.

وهذا الموقف تعتبر بعض الجهات الحقوقية المهمة أنه يندرج في إطار قناعة المجلس الاستشاري بأن حالة بن بركة لا تتوفر فيها شروط المعالجة من طرف هيئة تمثل عدالة انتقالية كهيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على اعتبار أنهما لا يمثلان العدالة النظامية التي يمكنها استدعاء وإجبار من تشاء على التجاوب معها، في إشارة إلى امتناع عدد من المسؤولين السابقين عن الإدلاء بشهاداتهم بخصوص اختفاء الزعيم بن بركة، في الوقت الذي وصفت فيه هذه الجهات الحقوقية العدالة الانتقالية بأنها مرهونة بقبول التعاون بين الضحية وعائلته من جهة، ومن يمثل الدولة التي تحملت مسؤولية جميع التعسفات التي وقعت في الماضي من جهة أخرى ■